



ملخص تحليلي لمؤسسة طابة | رقم ١٢ | ٢٠١٢

# التقليل من دور التحيزات في الفتوى

تحليل: موسى فيربر

المحتويات

الموضوع

الأهمية

الملخص التنفيذي

التحليل

الخاتمة



مؤسسة طابة  
Tabah Foundation  
[www.tabahfoundation.org](http://www.tabahfoundation.org)

ملخص تحليلي لمؤسسة طابة ، رقم ١٢، ٢٠١٢

التقليل من دور التحيزات في الفتوى

ترجمة: محمد سامر الست

© ٢٠١٢، ستيفن (موسى) وودوارد فيرير

ص.ب. ١٠٧٤٤٢

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

www.tabahfoundation.org

جميع الحقوق محفوظة. يمنع إعادة إنتاج أو توزيع أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة دون موافقة خطية صريحة من مؤسسة طابة، إلا في حالات الاقتباس المختصر مع العزو الدقيق والكامل في المقالات النقدية أو المراجعات.

الهدف من الملخصات التحليلية هو رفد الجهات التي نتعامل معها من كبار العلماء وقادة الرأي بالمعلومات التي تتعلق بالسياق السابق للأحداث والنقاشات المعاصرة والتحليلات النقدية بشأنها. ويعدّ الملخص التحليلي مدخلاً موجزاً إلى مفهوم أو موضوع ذي صلة بالثقافة والتحويلات الاجتماعية في المجتمع العالمي. كما تصبو السلسلة إلى توفير معلومات مهمة للعلماء وقادة الرأي بما يعينهم على صياغة تصور واضح حول ما يسمّى بـ «الفضاء العام المشترك» (Shared Public Space) في سبيل تكوين خطاب منبثق عن وعي وبصيرة، وبعد ذلك التوسط من أجل التصدي للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي اليوم.

الآراء المعبّر عنها في هذا المؤلف خاصةً بكتابتها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة طابة.

صورة الغلاف: © amerune

ISSN 2077-6349  
ISBN 978-9948-16-941-3



## التقليل من دور التحيزات في الفتوى

الموضوع: دور التحيزات في عملية الإفتاء.

الأهمية: يبحث هذا الملخص التحليلي في دور ما يعترى عملية الإفتاء من أخطاء تنجم عن استخدام مساعدات موجهة (موجهات)، ويطرح حلولاً للحد من هذه الأخطاء وتحسين دقة الفتوى.

الملخص التنفيذي: يستفتي المسلمون المفتين فيما يخفى عليهم وجه الحق فيه من المسائل الشرعية أو الشخصية. ويتعين على المفتي أن يحيط بالمسألة التي تعرض له، تصوراً وتكييفاً وحكماً، ثم يبني فتواه على ذلك. ولدى استعراض طائفة من الفتاوى لرصد ما فيها من أخطاء، لاحظ كاتب هذا الملخص أن كثيراً من تلك الأخطاء ناجم عن اتخاذ قواعد عملية لتسهيل معالجة المعلومات واتخاذ القرار، أي أن تحيزات الفتوى تنشأ عن استخدام موجهات.

وعليه فسيستعرض هذا الملخص عملية الإفتاء، إضافة إلى موجهات اتخاذ القرار وتحيزاته؛ وصولاً لتقديم تحليل لكيفية تأثير التحيزات في عملية تحرير الفتوى. ويخلص هذا الملخص التحليلي إلى أن ثمة حاجة لإدراك أفضل للموجهات والتحيزات المتعلقة بالفتوى، وإلى فهم التأثير السيئ للتعويل على الموجهات في العلوم الشرعية. ويوصي بأن يُدرك من يتصدون للفتوى مخاطر التحيزات، وأن تتضمن برامج تدريب المفتين التعريف بهذه المسألة ضمن مناهجها، سعياً نحو تحسين مستوى ما تقدمه من خدمات، كما يرجى أن يساهم النظر في هذه الأخطاء على هذا النحو في الحد منها، وتحسين تأثير تلك الفتاوى في حياة المستفتين.

ومعلوم أن على المسلم معرفة الحكم الشرعي لأي فعل قبل الشروع فيه. ولئن كان كثير من الأحكام الشرعية معروفاً لجمهرة المسلمين، ولا سيما فيما يكثُر دورانه من بسيط المسائل المتعلقة بحياتهم الخاصة، إن ثمة ما يخفى حكمه عليهم فيما يقع منهم من أخطاء، أو يعرض لهم من أمور أقل دوراً

وأكثر تداخلاً وتعقيداً تتعلق بالأحوال الشخصية، مما يحتاج فيه المرء إلى سؤال أهل الاختصاص، ممن يتصدون للفتوى، ويُعرفون بالمفتين. وتبدأ عملية الإفتاء عادة بعرض المستفتي مسأله على المفتي الذي ينظر فيها بعين المختص، ثم يستخلص السمات ذات الصلة بالقضية في سبيل الحكم على حالة المستفتي.

ومع أنّ للمفتي أن يعمل بصفة فردية، فإنّ في كثير من الدول التي فيها أعداد كبيرة من المسلمين مؤسسات رسمية مسؤولة عن تقديم العون لجماعة المسلمين، وذلك يتضمن تقديم المشورة لمحاكم الدولة، وتقسيم الموارث، وتنفيذ الوصايا، والبحث فيما يجدر من مسائل، وتقييم المواد الإعلامية، المقرّوة والمرئية والمسموعة، وإعلان مطالع الأشهر القمرية، والقيام ببرامج تثقيفية وتدريبية، والإجابة عن أسئلة عامّة الناس وخاصّتهم.

على أنّ أهم ما يقدمه المفتون، سواء أكانوا أفراداً أم تابعين لمؤسسات رسمية، هو إفتاء الناس فيما يعرض لهم من مسائل خاصة. والفتوى إخبارٌ عن حكم الشرع غير ملزم. ويشرط في المفتي أن يكون راسخاً في الفقه، قد عالج الفتوى وتدرّب على تطبيقاتها في أحوال معينة، عارفاً بجملتها من العلوم، كالعربية والمنطق والصرف والبلاغة والقرآن والتفسير وعلوم الحديث وعلوم الفقه، مع فضل اعتناء بأصول الفقه، ومعرفة بمصادر التشريع ومناهجه، إلى ما سوى ذلك مما هو مفصّل في الكتب المفردة لأداب الإفتاء والمفتين والمستفتين<sup>(١)</sup>. وتوفّر بعض مؤسسات الفتوى برامج تدريبية لمن يرغب في العمل في سلك الإفتاء من خريجي كليات الشريعة.

ولئن كان تنزيل الأحكام المجردة على أحوال معينة يُعدّ جزءاً من المهارات الأساسية التي يتلقاها طلبة الشريعة من أساتذتهم، فإنّ ما يشهده العالم الحديث من موجة تغييرات سريعة جعل الحاجة تمسّ لمزيد من برامج التدريب في مزاولة الفتوى، كبرامج تدريب المفتين التي توفرها دار الإفتاء المصرية بالقاهرة، ودار العلوم في ديوبند بالهند، وهي برامج تشمل على مناهج تعليمية متطورة تتناول النظر في المسائل

١. تشمل عمدة المؤلفات ضمن هذا النوع: محمد أمين بن عابدين أفندي، «شرح عقود رسم المفتي» في مجموعة رسائل ابن عابدين (عالم الكتب، ١٩٠٣)، ١: ١-١٥٢؛ أحمد بن إدريس القرافي، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، ط. ٢، ت. عبد الفتاح أبو غدة (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٩٩٥)؛ أحمد بن حمدان الحرّاني، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٦٠)؛ عثمان ابن الصلاح الشهرزوري، أدب المفتي والمستفتي (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٦)؛ ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين (دمشق: مكتبة دار البيان، ٢٠٠٠)؛ يحيى بن شرف النووي، آداب الفتوى والمفتي والمستفتي في: محمد نجيب المطيعي (محقق)، كتاب المجموع: شرح المهذب (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١)، ١: ١١٧-١٢٤. ومن المؤلفات الحديثة: محمد سليمان الأشقر، الفتيا ومناهج الإفتاء، ط. ٣ (عمّان: دار النفائس، ١٩٩٣)؛ عامر سعيد الزبياري، مباحث في أحكام الفتوى (بيروت: دار ابن حزم، ١٩٩٥)؛ أحمد علي طه ريّان، ضوابط الاجتهاد والفتوى، ط. ٢ (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧)؛ عبد الله الدرعان، الفتوى في الإسلام (الرياض: دار التوبة، ٢٠٠٨).

الشائعة، وتحليل القضايا، وتنزيل الأحكام المجردة على حالات معيّنة، والتدرّب على يد فقهاء مزاولين للفتوى.

ونظرًا لكون الفتوى غير مُلزِمة، كما ذكرنا قبل، فليس على المستفتي، في أحوال كثيرة، أن يلتزم بفتوى المفتي، بل له أن يستفتي غيره، إلاّ مثلاً ألاّ يتمكن من ذلك، أو أن تكون المسألة مما هو معلوم من الدين بالضرورة، أو مما أجمعت عليه العلماء.

وليس للمفتين أن يخوضوا في قضايا تشتمل على نزاعات أو عقوبات، فذلك من اختصاص القضاة في المحاكم. فالمفتي يفتقر إلى السلطة لإرغام الناشزين من الأزواج أو المؤذنين، أو لفسخ عقد الزواج. على أنّه كثيرًا ما يلجأ المستفتون للمفتين طلبًا للتوسط في حلّ الخلافات، مما يضع المفتين، في أحوال كثيرة، في منزلة المحكّمين في الخلافات الزوجية، وغالبًا ما يكون لفتاويهم تأثير على القضاة الذين تعدّ أحكامهم مُلزِمة، ويتمتعون بسلطة التنفيذ. ومن هنا، فعلى الرغم من أنّ المفتين لا يتمتعون بسلطة تنفيذية، وأنّ الفتاوى أحكام غير مُلزِمة، فإنّهم يتمتعون بقدر كبير من القوة الأخلاقية والإقناعية.

وتبدأ عملية الاستفتاء بوصف المستفتي لمسألته. وللمستفتي أن يعرض مسألته كتابةً أو مشافهة. ومع تزايد قبول مؤسسات الفتوى وأهل الإفتاء تلقي الاستفتاءات عبر وسائل الاتصال المتعددة، يبقى الحضور الشخصي أفضل هذه الوسائل، لما يتيحه من تواصل مباشر بين المفتي والمستفتي، يؤدي لفهم أفضل لحالة المستفتي من خلال ما يمكن أن يصحب ذلك من إشارات وتلميحات.

والفتوى نتيجة استخلاص سمات وملامح مهمّة من قضية المستفتي، وإلحاق الصورة المسؤول عنها بها يلائمها من أبواب الفقه، ومن ثمّ تقدير صحتّها الشرعية ومآلاتها المحتملة. وقد قسّم الشيخ علي جمعة، مفتي الديار المصرية الحالي ورئيس دار الإفتاء المصرية، عمليّة الإفتاء إلى أربع مراحل: التصوير والتكييف والحكم والإفتاء<sup>(٢)</sup>.

أما مرحلة التصوير، فيقع العبء فيها أساسًا على المستفتي، الذي يُطلب منه أن يصوّر مسألته ويوضح جوانبها، وإن كان على المفتي أن يجتهد في السؤال والتحري لاستخلاص سمات القضية والوصول إلى تصوّر للمسألة تامّ، مما يعين في إصدار الفتوى الصحيحة. ثم تأتي مرحلة التكييف، وهي إلحاق الصورة المسؤول عنها بها يلائمها من أبواب الفقه. ثمّ مرحلة بيان الحكم، وفيها يتأكد المفتي من استيفاء المسألة للشروط، والأركان، وشروط الأركان، ثم المآلات، وصولًا إلى مرحلة الإفتاء، ويتعين فيها على المفتي أن ينظر في ظروف المستفتي، ليتأكد أنّ إنزال الحكم ستحقق منه مصلحة المستفتي دون إخلال بالمقاصد الكلية للشريعة، مع التنبه لتفادي أيّ عواقب غير مقصودة.

٢. علي جمعة، الكلم الطيب: فتاوى عصرية (القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٥)، ٢٢٩.

ولما كانت هذه المراحل متعلّقا بعضها ببعض، وقد يعتورها بعض تداخل، تعيّن على المفتي أن يتأكّد من وضوح كل مرحلة منها، وعدم اشتغالها على أخطاء، لأنّ كلاً منها يبنّي على ما قبله، وعليه فقد يضطر المفتي أن يعود لإحدى هذه المراحل بعد الفراغ منها.

وعليه، فليست الفتوى إلا نتاج قرارات عدّة مبنية على معلومات ظنيّة، مما يجعل كلّ مرحلة عرضةً للتحيزات في اتخاذ القرار. والتحيزات في القرار، كما تُعرّفها الكتب المتخصصة بموضوع اتخاذ القرار أو الحكم، هي أخطاء يقع فيها متخذو القرار على الرغم من بذلهم الوسع للوصول إلى قرارات صائبة. وكثيراً ما تنتج هذه الأخطاء عن استخدام متخذ القرار موجّهاتٍ خاصّة به كي يسهّل اتخاذ القرارات والأحكام<sup>(٣)</sup>. وقد صار مصطلح heuristic «موجّه» شائعاً منذ عام ١٩٤٥، حين وصف عالم الرياضيات George Polya جورج بوليا أساليب حلّ مسائل الرياضيات في كتابه How to Solve It (كيف نحلّها) مستخدماً عدداً من الموجّهات. وقد عرّف بوليا الموجّه بأنه «استدلال لا يعدّ نهائياً ولا قاطعاً، ولكنّه أوليّ ومعقول، الغاية منه اكتشاف الحلّ للمسألة الحاضرة»<sup>(٤)</sup>. ومع أنّ بوليا بسّط الاستخدام المعاصر للموجّهات في الرياضيات والعلوم الطبيعية والاجتماعية، فقد أشار أيضاً إلى أنّ حقولاً أخرى، منها الفلسفة، قد استخدمت الموجّهات منذ عهد بعيد:

كانت «الموجّهات» (heuristic أو heuritic أو ars inveniendi) اسماً لفرع معيّن من الدراسات، لم يجرّ تحديد معالمة تحديداً واضحاً، ينتمي إلى علم المنطق أو الفلسفة أو علم النفس، وغالباً ما يُذكر مجملاً بدون تفصيل، وهو شبه منسيّ اليوم. والهدف منه دراسة المناهج والقواعد الخاصة بالاكشاف والابتكار. ويمكن العثور على آثار قليلة لهذا النوع من الدراسة في التعليقات التي دُوّنت عن إقليدس. وهناك فقرة مما كتب بابوس في هذا الخصوص مثيرة للاهتمام بشكل خاص. وتُنسب أشهر المحاولات لبناء نسق من الموجّهات إلى ديكارت ولايبنتز، وكلاهما عالم رياضيات وفيلسوف. وقد عرض برنارد بولزانو وصفاً مفصّلاً لافتاً للموجّهات. وهذا الكتيب الحالي محاولة لإحياء أسلوب الموجّهات بصورة حديثة وبسيطة<sup>(٥)</sup>.

وحسب التعريف السابق، فيمكن للعلوم الشرعية أيضاً أن توظف الموجّهات. ولعل أوضح مثال على ذلك ما نراه من القواعد الأصولية والفقهية التي توفر ضوابط عملية تيسر تنزيل الأحكام وإصدار الفتاوى.

٣. جوناثان بارون، التفكير والقرار Thinking and Deciding، ط. ٣ (نيويورك: مطبعة جامعة كامبردج، ٢٠٠٨)، ٥٣.

٤. جورج بوليا، كيف نحلّها: مظهر جديد للمنهج الرياضي How to Solve It: A New Aspect of Mathematical Method (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ٢٠٠٤)، ١١٣.

٥. المصدر السابق، ١١٢-١١٣.

ولئن يسرت الموجّهات إصدار الأحكام، فإنّ توظيفها في عملية الفتوى يمكن أن يفضي إلى التحيز. ومن الجدير بالملاحظة أنّ التحيزات الناشئة عن استخدام الموجّهات تصنّف عادةً بأنها «تحيزات معرفية» لتمييزها عن صور التحيزات الأخرى كالثقافية والتنظيمية، أو التحيزات الناجمة عن مصالح المرء أو دوافعه<sup>(٦)</sup>. ومن المهمّ ملاحظة إمكانية التنبؤ بالتحيزات المعرفية، وأنها مطّردة، وغير مُتعمّدة، وقد تبقى قهرية، وإن كان المرء مدركاً تماماً لطبيعتها<sup>(٧)</sup>.

ولم تنفك دراسة الكيفية التي تؤدي بها الموجّهات إلى التحيزات موضوعاً للبحث منذ عام ١٩٧٤، حين ظهرت مقالة بعنوان 'Judgment under Uncertainty: Heuristics and Biases' (الحكم بلا يقين: موجّهات وتحيزات) لتفّرسيكي وكانهان في مجلة Science الدورية<sup>(٨)</sup>. كما ظلّ هذا المجال من الدراسة مزدهراً منذ ذلك الحين، إذ نتج عدد كبير من التحيزات والموجّهات.

وقد عمل كاتب هذا الملخّص، من صيف عام ٢٠٠٦ إلى صيف عام ٢٠٠٨، في دار الإفتاء المصرية، بوظيفة كبير المترجمين في وحدة الترجمة الإنكليزية، وتمرّن على الإفتاء ضمن برنامج دار الإفتاء التدريبي المهني للمفتين. وقد شملت مسؤوليات هذه الوظيفة مراجعة قدر كبير من الفتاوى التي صدرت عن كبار المفتين في دار الإفتاء، وكان مسؤولاً، بصفته مفتياً متدرّباً، عن تقديم الإجابة عن أكثر من ٢٠٠٠ حالة إفتاء. كما أتيح له، لدى مراجعته فتاوى الآخرين والفتاوى التي حرّرها بنفسه، رصد عدد من الأخطاء في الفتوى. وقد كان المفتي المجيب، في جميع الحالات تقريباً، يحظى بالمهارات والدراية الضرورية، ويتّبع إجراءات ثابتة مقررّة، ويطبّق الموجّهات الملائمة، غير أنه كان يقع في أخطاء متكررة كانت تتضح له عند لفّ نظره إليها. وقد كشف التدقيق في ملاحظات كاتب هذه المذكرة عن بضعة أصناف شائعة من الأخطاء، منها، على سبيل المثال، أن يذهل المفتي عن التمييز فيما بين الحالات المتشابهة، إن حصل أن وقعت إحدى القضايا في حالة سابقة ذلك اليوم، أو إذا كانت إحدى القضايا العديدة المشابهة أكثر تكراراً من الأخرى؛ وفي لغة التحيزات المرتبطة بالموجّهات فقد كان المفتون يقعون في أثر التوفر.

وتتضمن الأنماط المرصودة خلال عملية الفتوى التي يمكن نسبتها إلى تحيزات مرتبطة بموجّهات (مع وصف مقتضب لها):

- أثر الرسوّ (Anchoring effect): وهو التركيز على حالة ماضية أو سمة أو معلومة منفردة.

٦. ريتشاردز ج. هيور، سيكولوجيا تحليل الاستخبارات The Psychology of Intelligence Analysis (مركز دراسة الاستخبارات، ٢٠١٠)، ١١١.

٧. المصدر السابق، ١١١-١١٢.

٨. أموس تفّرسيكي ودانييل كانهان، «الحكم بلا يقين: موجّهات وتحيزات»: 'Judgment under Uncertainty: Heuristics and Biases'، Science، العدد ٢٧ (١٩٧٤)، ١١٢٤-١١٣١.

- أثر التوفر (Availability effect): وهو تقدير أرجحية الأحداث اعتمادًا على سهولة استدعاء هذه الأحداث من الذاكرة التي هي نفسها متحيّزة للبارز منها، والعاطفي، وغير العادي.
- تحييز الإثبات (Confirmation bias): وهو البحث عن المعلومات أو تفسيرها بطريقة تؤكد تصوّرات المرء المسبقة.
- خطأ العزو الأساسي (Fundamental attribution error): وهو الإفراط في توكيد دور سمات الشخصية حيال تفسير سلوك الشخص نفسه، والتفريط في توكيد دور التأثيرات الخارجية إزاء تفسير سلوك الآخرين.
- أثر الهالة (Halo effect): وهو السماح بأن تؤثر ملاحظة صفةٍ إيجابية في مجال أو جانب واحد لشخص ما على تقييم إيجابي لصفاته الأخرى.
- أثر المبالغة في الانطباع السلبي أو أثر نقيض الهالة (Forked-tail, devil, or reverse-halo effect): وهو السماح بأن تؤثر ملاحظة صفةٍ سلبية في مجال أو جانب واحد لشخص ما على تقييم سلبي لصفاته الأخرى (عكس الحالة السابقة).
- أثر الثقة المفرطة (Overconfidence effect): وهو مبالغة الشخص في ثقته بقدرته ودقته حال إجابته عن الأسئلة.
- أثري الأولية والحداثة (Primacy and recency effects): وهو الميل إلى أن تكون المواضيع القريبة من نهاية قائمة ما الأسهل في التذكر، ثم تأتي المواضيع التي في بداية القائمة.
- تحييز الحداثة (Recency bias): وهو تذكّر الأحداث الأخيرة أكثر من الأحداث الماضية أو إعطاؤها فضل عناية واهتمام.
- تحييز خدمة الذات (Self-serving bias): وهو ميل المرء إلى نسبة الفضل لنفسه في النجاحات، وتنصله من المسؤولية عن الإخفاقات، أو إلى تقييم معلومات مبهمة بطريقة نافعة لمصلحته الشخصية.

وفيمّا يأتي تفصيل كيفية وقوع التحيّزات خلال المراحل المختلفة لعملية الإفتاء:

التصوير هو أول مراحل عملية الإفتاء، وهي مرحلة يصوّر المستفتي خلالها مشكلته للمفتي، الذي يستفسر بدوره عن تفاصيل إضافية عن القضية. وقبل أن يقوم المفتون بإبداء أيّة ملاحظة ينبغي لهم أن

يكونوا مدركين أنهم هم أنفسهم معروضون للتحيّزات أثناء جمعهم للمعلومات ومعالجتها. فالمعلومات الأولى التي يجمعها المفتي لها تأثير أكبر من المعلومات اللاحقة (أثر الأوليّة). وعليه، فليحذر المفتي أن يهيمن ما يتوقّف لديه من المعلومات الأوليّة على ما يتلو ذلك من معلومات. وليدرك أنه حين يكون أول ما يعلم عن شخص ما إيجابياً، فالراجح أنه سيفترض أن ذلك الشخص يتمتع بصفات إيجابية أخرى (أثر الهالة)؛ والعكس صحيح، أي إذا ما كان أول شيء يعلمه سلبياً، فالراجح أنه سيفترض أن في ذلك الشخص صفات سلبية أخرى (أثر المبالغة في الانطباع السلبي). ويجب على المفتي دائماً أن يدرك أن الانطباعات يمكن أن تبقى حتى بعد نبذ حجة سابقة تماماً: «فحالما تدقّ المعلومات ناقوساً فليس بوسع الناقوس ألاّ يدقّ»<sup>(٩)</sup> (أثر الرُّسوّ).

وعلى المفتي أن ينتبه إلى أن المستفتي حين يعرض عليه مسألته، فإنه سيجهده فيعرضها بطريقة تُظهره في أحسن صورة (تحيّز خدمة الذات). ومن اليسير جدّاً على المستفتي الذي جاء إلى المفتي إثر واقعة سلبية أن يجد أمثلة إضافية عن هذه الواقعة (أثر الأوليّة والحدّات، وأثر التوفر)، فيما سيرى من الصعب عليه أن يجد أو يقبل أمثلة معكوسة (تحيّز الإثبات، أثر الرُّسوّ). أضف إلى ذلك، أن تذكّر المستفتي لما وقع يغلب تذكّره لما لم يقع، وعليه، فسيتذكّر من وجود الأفعال السلبية أكثر مما يتذكر من غيابها (تحيّز التوفر).

ومن المرجح أن ينظر المستفتي إلى نفسه على أنه ضحية للظروف، بينما يفترض أن أخطاء الآخرين مقصودة، أو أنّها ترجع إلى صفاتٍ في الشخصية (خطأ العزو الأساسي). وينزع الناس إلى أن يروا أعمالهم من أسباب نجاحاتهم، ولا يحبّون أن يعزوا لها إخفاقاتهم (الإفراط في تقدير المرء لأهميته)، بينما يفترضون أن التصرفات المؤذية أعمال عداوة مقصودة (خطأ العزو الأساسي). ويفاقم هذا الأمر التحيّر إلى البحث عن تفسيرات سببية: فكما يبحث المفتي عن الأسباب المنطقية في واقعة المستفتي كما هي مطروحة، يبحث المستفتي عن ترابط منطقي فيما دفعه لزيارة المفتي؛ ولذلك فعلى المفتي أن يكون دائم التنبه من الوقوع في شرك افتراض التفسيرات السببية، إذ في حال البحث عن أسباب، فإن لدى الناس ميلاً إلى توقع سبب متماثل مع آثاره (عملية العزو السببي)، فيفترض تلقائياً أن الآثار الكبيرة الخبيثة منبثقة بالمثل من أسباب كبيرة خبيثة.

وعلى المفتي كذلك أن لا يغيب عن باله أن الناس يميلون إلى رؤية ما يريدون رؤيته، وإلى تأويل المعلومات وفق ما سبق أن استقر في اعتقادهم (تحيّز الإثبات)<sup>(١٠)</sup>.

التكليف مرحلة يلائم المفتي فيها سمات حالة المستفتي مع ما يناسبها من أبواب الفقه. وينبغي للمفتي أن يضع في اعتباره أنه حين يبحث عن المسألة الفقهية المناسبة فإنه سيتأثر بتعريف المستفتي للقضية

٩. هيور، سيكولوجيا تحليل الاستخبارات The Psychology of Intelligence Analysis، ١٢٥.

١٠. المصدر السابق، ١٥٣.

وتقديره لها في المرحلة السابقة (التوفر). ولما كان المستفتون غير مختصين في الفقه، فلا غرو أن يخطئوا في تعريف الحالة، كخلطهم بين أنواع العقود المالية مثلاً. ومن الغريب أن بعض المفتين يقبلون ظاهر تعريف المستفتين لمسئلتهم من غير تحقيق ولا تدقيق، وطلب وصف الواقعة وصفاً دقيقاً، فليس للمفتي أن يعتمد تماماً على تقدير المستفتي.

ويطرد حصول «أثر رسو» حين يحاول المفتي أن يحدد أنسب الأبواب لحالة المستفتي، فيخطئ من ثم في تحديدها بوصفها حالة متكررة الوقوع، أو قد سبق التعامل معها في ذلك اليوم. ويمكن أن تحرف حالات متكررة أو سابقة قرارات المفتي من طريق أثر التوفر، وهذا لا شك وبيل، ولا سيما في شهر رمضان وموسم الحج، حين يمكن حصول خلط بين حالات غير شائعة وبين ما يتكرر من الحوادث (على سبيل المثال، الارتباك بين حالة الأمراض المزمنة وحالة الأمراض الحادة).

الحكم مرحلة فيها يدقق المفتي فيما إذا استوفيت الشروط والأركان وشروط الأركان بخصوص المسألة المحددة في المرحلة السابقة. فإن لم تُستوفَ الشروط، أو لم يستوفَ إلا بعضها، فذلك يعني أن ثمت خطأ ما، وهنا على المفتي أن يعود إلى مرحلة التكييف. غير أنه من المؤسف أن يكون لدى المفتي، أحياناً، من الثقة المفرطة (تحيّز الثقة المفرطة) ما يحول بينه وبين مراجعة قراره في مرحلة التكييف، فيمضي واثقاً إلى مرحلة الإفتاء. ولو كان المفتون على وعي بأنهم معرّضون للتحيّزات في القرار، فلا ريب أنهم سيكونون أكثر استعداداً للشك فيما قرروه في المراحل السابقة من العملية، ومن ثم مراجعة تلك القرارات.

الإفتاء هو المرحلة الأخيرة من عملية إصدار الفتوى، وفيها يعيد المفتي النظر في ظروف المستفتي، لضمان أن إنزال الحكم سيحقق مصالح المستفتي دون الإخلال بمقاصد الشريعة. وأكثر ما يظهر في هذه المرحلة من الأخطاء مرده إلى ما يقع في المراحل السابقة. ولما كانت هذه المرحلة تُعنى بالنظر في العواقب ورجحان حدوثها فينبغي أن يتنبه المفتي إلى التحيّزات المرتبطة بالاحتمال، كأن يكون على وعي، مثلاً، بأن سهولة تحيل عاقبة ما لا تعني رجحان حدوثها، بل تنزع إلى التأثير بأمور أخرى<sup>(١١)</sup>. إن مجرد تصوّر حدثٍ يمكن أن يُنتج آثار التوفر، بما يسبب مغالاة المفتي في تقدير رجحان وقوع هذا الحدث<sup>(١٢)</sup>. هذا بالإضافة إلى أن من لم يدرس الاحتمالات يميل إلى الإفراط في تقدير احتمال اقتران حدثين، وإلى التفريط في تقدير احتمال انفصال حدثين (تحيّزات التكيّف والرسو<sup>(١٣)</sup>).

\*\*\*

١١. المصدر السابق، ١٤٨.

١٢. المصدر السابق، ١٤٩.

١٣. تفرسكي وكانهان، «الحكم بلا يقين» 'Judgment under Uncertainty'.

يُظهر هذا التحليل طرق تأثير تحيزات القرار في عملية الفتوى، وهي كثيرة. ولعلّ الأولية والرسوّ والحدّاءة والتوفر هي أشدّ التحيزات تأثيراً. وينبغي للمفتي أن يتذكر في جميع مراحل عملية الإفتاء أنّ «تأثير المعلومات على العقل البشري إنما هو مرتبط على نحو منقوص بقيمتها الحقيقية بوصفها حجة»<sup>(١٤)</sup>.

وقد أجريت عدة دراسات حول التغلب على آثار تحيزات القرار، أظهرت إحداها أنّ التركيز على التمييز بين السمات يساعد على التقليل من أثر الرسوّ<sup>(١٥)</sup>. فيما أشار بحث آخر إلى أنّ أثرَي الأولية والحدّاءة لم يقعا إلا حين أظهر بعض من أجريت عليهم الدراسة ميلاً للأخذ بأول ماقدّم إليهم من بينات<sup>(١٦)</sup>. ويستفاد من نتائج البحث أنه يمكن اتباع منهج يضمن توظيف جميع المعلومات المتوفرة: «فإن لاحظوا البيّنات وما تنطوي عليه فحسب، دون أن تتكون لديهم رغبة أن يكون ما تنطوي عليه تلك البيّنات صحيحاً، فلعله يتولد لديهم استعداد ذهني لإرجاء البتّ في المسألة حتى تُستوفي جميع البيّنات؛ مما يعني أن جميع البيّنات ستكون ماثلة أمامهم في نفس الآن، ومن ثم ينتفي الإصرار اللاعقلاني»<sup>(١٧)</sup>. وتُظهر دراسات أخرى أنّ الإحساس بالمسؤولية يعين على تقليل الثقة الزائدة<sup>(١٨)</sup>، كما يفعل التواضع. ومع أنّ هاتين الخلتين نالتا فضل عناية في النصوص المعتمدة التي تناولت موضوع أدب المفتي، غير أنّ بإمكان المؤلفات المستقبلية أن تستفيد من أنواع الدراسات المذكورة هنا.

ومن المهم، عند مراجعة التحيزات ودورها في الإفتاء وفي مجالات أخرى، ملاحظة ما توصلت إليه بعض الدراسات من أنّ الثقافة تؤثر في كيفية عمل التحيزات لدى الأفراد. فتمت دليل، مثلاً، على أنّ المنتمين إلى مجتمعات فردانية أكثر عرضة لخطأ العزو الأساسي وتخيّر خدمة الذات من المنتمين للمجتمعات الجماعية<sup>(١٩)</sup>.

- 
١٤. هيوّر، سيكولوجيا تحليل الاستخبارات *The Psychology of Intelligence Analysis*، ١٤٥.
١٥. غريشن ب. تشابان وإيرك ج. جونسون، «الرسوّ والتنشيط وبناء القيم» *Anchoring, Activation, and Construction of Values*، سيرورات «السلوك التنظيمي والقرار البشري» *Organizational Behavior and Human Decision Processes*، ٧٩/٢ (١٩٩٩)، ١١٥-١٥٣.
١٦. بارون، التفكير والقرار *Thinking and Deciding*، ٢٠٧، نقلاً عن كامرون ر. بيتسون وويسلي م. دوتشارم، «أثر أولية في مراجعة الاحتمال الذاتي» *'A Primacy Effect in Subjective Probability Revision'*، *Journal of Experimental Psychology*، ٧٣/١ (١٩٦٧)، ٦١-٦٥.
١٧. بارون، التفكير والقرار *Thinking and Deciding*، ٢٠٧.
١٨. فيليب إ. تيلوك وجاي د. كيم، «سيرورات المسؤولية والحكم في مهمّة تكهن بالشخصية» *'Accountability and Judgment Processes in a Personality Prediction Task'*، *Journal of Personality and Social Psychology*، ٥٢/٤ (١٩٨٧)، ٧٠٠-٧٠٩.
١٩. للاطلاع على مثال عن هذه الدراسات، انظر: ديل ت. ميلر ومايكل روس، «تحيزات خدمة الذات في عزو السببية» *'Self-Serving Biases in the Attribution of Causality'*، *Psychological Bulletin*، ٨٢ (١٩٧٥)، ٢١٣-٢١٥.

يتبين مما سبق أنّ الاعتماد على الموجهات يمكن أن يُفضي إلى تحيّزات في القرار، ولما كان كثير من العلوم الشرعية يتضمّن في منهجيته استخدام الموجهات تعيّن التوصل إلى فهم أفضل لما يُحدثه الاعتماد على هذه الموجهات في العلوم الشرعية من تأثير سيئ. ولا شك أنّ في كتب الفنّ إشارات لهذا الموضوع، لكن تبقى الحاجة ماسة لإفراد مسألة دور الموجهات في العلوم الشرعية بدراسة خاصّة. وبعبارة أكثر تحديداً، ينبغي أن يكون المفتون على دراية بتحيّزات اتخاذ القرار، وأن تُدرج هذه المسألة ضمن برامج تدريب المفتين، لأنّ من شأن كل من هذين المعيارين أن يحسّن جودة ما يقدمونه من خدمات.

**خاتمة:** يتبيّن لنا مما تقدم كيف تؤثر تحيّزات اتخاذ القرار وموجهاتها في عملية إصدار الفتوى خلال مراحل التصوير والتكييف والحكم والإفتاء، ولعل تحييز التكيف، وأثر الرسوّ، وأثر التوفر، وتحييز الإثبات، وأثر الأولوية، وأثر الحداثة، وتحييز خدمة الذات، هي الأكثر شيوعاً. ولا يخلو بعض الدراسات من إشارات وتلميحات حول سبل التقليل من آثار بعض التحيّزات أو تجنبها كلياً، إلا أن توعية المفتين بهذه التحيّزات، وتشجيعهم على البحث عن بدائل تفسيرية أخرى، من شأنها تقليل آثار التحيّزات، إلى جانب تذكيرهم بمسؤوليتهم الدينية.

ويوصي هذا الملخص التحليلي بإجراء دراسة مستقلة لتأثير الاعتماد على الموجهات في العلوم الشرعية؛ كما يوصى بأن تضطلع مؤسسات الفتوى الإقليمية والمحلية بتوعية مفتيها بتأثير التحيّزات، وأن تجعل ذلك جزءاً من برامج تدريب المفتين، لما في ذلك من تحسين لمستوى أداء المفتين، وضمان لإصدار فتاوى أكثر دقة ومراعاة لجوانب حياتهم المختلفة.

والله تعالى أعلم.

## المصادر والمراجع

إلستر، يون، تفسير السلوك الاجتماعي: تفاصيل عملية أكثر للعلوم الاجتماعية Explaining Social Behavior: More Nuts and Bolts for the Social Sciences (نيويورك: مطبعة جامعة كمبردج، ٢٠٠٧).

الأشقر، محمد سليمان، الفتيا ومناهج الإفتاء، ط. ٣ (عمّان: دار النفائس، ١٩٩٣).

بارون، جوناثان، التفكير والقرار Thinking and Deciding، ط. ٣ (نيويورك: مطبعة جامعة كمبردج، ٢٠٠٨).

بوليا، جورج، كيف نحلّها: مظهر جديد للمنهج الرياضي How to Solve It: A New Aspect of Mathematical Method (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ٢٠٠٤).

بيترسون، كامرون ر.، ودوتشارم، ويسلي م.، «أثر أولية في مراجعة الاحتمال الذاتي» 'A Primacy Effect in Subjective Probability Revision', Journal of Experimental Psychology, ١/٧٣ (١٩٦٧): ٦١-٦٥.

تتلوك، فيليب إ.، وكيم، جاي د.، «سيرورات المسؤولية والحكم في مهمّة تكهن بالشخصية» 'Accountability and Judgment Processes in a Personality Prediction Task', Journal of Personality and Social Psychology, ٤/٥٢ (١٩٨٧)، ٧٠٠-٧٠٩.

تشابمان، غريتشين ب.، وجونسون، إيرك ج.، «الرسوّ والتنشيط وبناء القيم» 'Anchoring, Activation, and Construction of Values', Organizational Behavior and Human Decision Processes, ٢/٧٩ (١٩٩٩)، ١١٥-١٥٣.

تفرسكي، أموس، وكانمان، دانييل، «التوفر: موجّه للحكم على التكرار والاحتمال» 'Availability: A Heuristic for Judging Frequency and Probability', Cognitive Psychology, ٤ (١٩٧٣): ٢٠٧-٢٣٢.

تفرسكي، أموس، وكانمان، دانييل، «الحكم بلا يقين: موجّهات وتحيّزات» 'Judgment under Uncertainty: Heuristics and Biases', Science, ٢٧ (١٩٧٤)، ١١٢٤-١١٣١.

تومسون، لي ل.، السلوك التنظيمي اليوم Organizational Behavior Today (أبر سادل: بيرسون جيوكيشون، ٢٠٠٨).

جمعة، علي، الكلم الطيب: فتاوى عصرية (القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٥)، ٢٢٩.

الحّرّاني، أحمد بن حمدان، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٦٠).

الدرعان، عبد الله، الفتوى في الإسلام (الرياض: دار التوبة، ٢٠٠٨).  
ريّان، أحمد علي طه، ضوابط الاجتهاد والفتوى، ط. ٢ (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧).

الزيباري، عامر سعيد، مباحث في أحكام الفتوى (بيروت: دار ابن حزم، ١٩٩٥).  
ستيوارت، رالف هـ، «أثر الاستجابة المستمرة على أثر الترتيب في تشكّل الانطباع عن الشخصية»  
'Effect of Continuous Responding on the Order Effect in Personality Impression  
'Formation', Journal of Personality and Social Psychology, ١، (١٩٦٥): ١٦١-١٦٥.

سوذرلاند، ستيوارت، اللاعقلانية Irrationality، ط. ٢ (لندن: بينتر ومارتن المحدودة، ٢٠٠٧).  
ابن الصلاح الشهرزوري، عثمان، أدب المفتي والمستفتي (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٦).  
ابن عابدين، محمد أمين أفندي، «شرح عقود رسم المفتي» في مجموعة رسائل ابن عابدين (عالم الكتب، ١٩٠٣)، ١: ١٥-١٥٢.

القرافي، أحمد بن إدريس، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، ط. ٢، ت.  
عبد الفتاح أبو غدة (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٩٩٥).

ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين (دمشق: مكتبة دار البيان، ٢٠٠٠).  
مايّنّت، كليفورد ر.، و دوهرتي، مايكل إ.، و تويني، راين د.، «عواقب الإثبات والنفى في بيئة  
بحث مُثارة» 'Consequences of Confirmation and Disconfirmation in a Stimulated  
'Research Environment', Quarterly Journal of Experimental Psychology, ٣٠/٣،  
(١٩٧٨): ٣٩٥-٤٠٦.

ميلر، ديل ت.، وروس، مايكل، «تحيّزات خدمة الذات في عزو السببية» 'Self-Serving Biases in the  
'Attribution of Causality', Psychological Bulletin, ٨٢ (١٩٧٥): ٢١٣-٢١٥.

النووي، يحيى بن شرف، «آداب الفتوى والمفتي والمستفتي» في: محمد نجيب المطيعي (محقق)، كتاب  
المجموع: شرح المهذب (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١)، ١: ١١٧-١٢٤.

هيور، ريتشاردز ج. جيهار، سيكولوجيا تحليل الاستخبارات The Psychology of Intelligence  
Analysis (مركز دراسة الاستخبارات، ٢٠١٠).

ياش، سالمون إ.، «تشكّل الانطباعات عن الشخصية» 'Forming Impressions of Personality'  
Journal of Abnormal and Social Psychology, ٤٢ (١٩٤٦)، ٢٥٨-٢٩٠.